Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

د.ساسي فطيمة، المركز الجامعي بميلة

د. عبد الصمد سعودي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص: يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا مايؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي بشكل يدفع صانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطوير وتوفير المناخ المناسب لنشاطه حيث ينمو القطاع الخاص من خلال تراكم الاستثمار الخاص.

لذا سنتطرق في عملنا هذا لتحليل مدى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وما تم التوصل إليه من إنجازات إضافة إلى تحديد كل من المعوقات و العقبات التي تحول دون مساهمته مع إقتراح بعض الحلول التي نراها فعالة لتفعيل دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنويع الاقتصادي، قطاع المحروقات، مناخ الأعمال.

Summary:The private sector occupies a pivotal role in economic and social development, due to its capabilities and characteristics which qualify it to influence various economic and social fields and this what affects the economic activity in a way that pushes the economic policy makers to the need to focus on the mechanisms of the development and the provision of an appropriate climate to its activity where the private sector grows through the private investment.

When we will look at our work to analyze the contribution of the private sector in the Algerian economy outside hydrocarbons sector and reached achievements in addition to identifying all of the constraints and obstacles to his contribution with the suggestion of some of the solutions that we see effective for activating the role of the private sector in economic diversification in Algeria .

Key words:Private sector, economic Diversification and fuel sector, business climate.

مقدمة :

لم تكن نهاية 2014 بردا وسلاما على الاقتصاد الجزائري الذي بدأ يواجه أزمة بفعل التراجع المحسوس في أسعار النفط بالأسواق العالمية. ورغم أن مثل هذا السيناريو كان متوقعا، بالنظر إلى عوامل عدة، فإن آثاره السلبية ل ايمكن تجنبها بالنسبة لاقتصاد يعتمد بنسبة 95 بالمائة على العائدات من المحروقات.

وبالتالي ضرورة تسريع سياسة تنويع الاقتصادي و ذلك ليس فقط لمواجهة انخفاض أسعار النفط و كذا لتلبية الطلب الداخلي على الطاقة التي ما فتئت تتزايد. وضرورة أن يستغل أ هذا الوضع لإنجاز ما كان ضروريا إنجازه منذ سنوات، لاسيما في المجال الاقتصادي، حيث المطلوب هو الخروج من دائرة الريع وخلق قطاعات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات خارج

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

المحروقات، وتحسين مناخ الأعمال وإصلاح القطاع المالي لجعله ممولا حقيقيا للاقتصاد، لكن يبقى الاستثمار في مجال المحروقات أمر لا مفر منه، لأنها الدعامة الحقيقية للاقتصاد في الوقت الراهن،وضرورة تنويع الاقتصاد والذي من بين محدادته القطاع الخاص المنتج، وتقليص تواجد الدولة في المجالات الاقتصادية وتوسيع الاقتصاد المنتج وفق قطاع خاص منظم يعمل وفقا لآلية السوق و بعيد عن التوجهات الاحتكارية لما لهذا القطاع من دور كبير في تكوين قيمة مضافة لاقتصاديات الدول وقدرته على الابتكار والابداع ، وبالتالي إحداث تنمية محلية تؤدي بدورها إلى تحقيق تنمية مستدامة. لذا فعلى الجزائر أن تعمل على توفير مجموعة من الشروط لبناء قطاع خاص منتج للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة لذلك فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها هذا البحث هي: كيف يمكن للقطاع الخاص الجزائري أن يكون محددا للتنويع الاقتصادي ؟ وما هي المعوقات التي تحول دون ذلك؟

فرضيات الدراسة:

1. يعتبر القطاع الخاص الركيزة الأساسية للتنويع الاقتصادي لما يتمز من خصائص تؤهله لذلك.
2. ساهم القطاع الخاص في الجزائر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول: مفهوم القطاع الخاص وأهميته
المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الخاص وواقعه في الجزائر
المحور الثالث: العراقيل التي تؤول دون ترقية القطاع الخاص في الجزائر

المحور الأول : مفهوم القطاع الخاص وأهميته

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

1.مفهوم القطاع الخاص

يعرف القطاع الخاص على أنه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"[1]، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة[2].

كما يعتبر القطاع الخاص" ذلك القطاع غير المملوك للدولة ، حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة "[3].

1- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتنويع الاقتصادي

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي[3]، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال وبالتالي تنويع القاعدة الاقتصادية، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي .

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الإتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرض الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية الخوصصة تحول الإهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص[4]، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الإجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطاته؛

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفأة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

1-2- القطاع الخاص والحد من الفقر

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع استراتيجية ملائمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من تأثيراتها الإجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر[6].

حيث أنه وباعتبار أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ، كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الإقتصادي كما تؤكده تجارب الدول الآسيوية المتقدمة، حيث أن مؤشر الفقر انخفض سنوات الثمانينات وبداية التسعينات أين سجل ارتفاع كبير في معدلات النمو الإقتصادي آنذاك، في حين أنه شهد ارتفاعا إبان الأزمة المالية لسنة 1997 والتي أسفرت عن انخفاض كبير في معدلات النمو الإقتصادي للدول المعنية[5].

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ويبرز نمو دخول الفقراء من خلال مقاربيتن أساسيتين[8]: المقاربة النسبية والتي تشير إلى أن الحد من الفقر من خلال نمو حجم الدخول يتجلى من خلال نمو دخول الطبقة الفقيرة بمعدل أكبر من متوسط معدل نمو الدخول (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام)، بشكل يحد من الفجوة والطبقية بين الفقراء و الأغنياء بشكل نسبي، في حين أن المقاربة المطلقة تشير إلى أنه يتجلى من خلال مستوى معدل نمو دخول الفقراء وذلك لتحديد حجم الزيادة أو النقصان في عدد الأفراد تحت المستوى المحدد من خط الفقر.

وتتفاوت عملية الحد من الفقر من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، حيث أن نجاحها يتحدد من خلال وضعية مؤشرين رئيسيين وهما: معدل النمو ومعدل التوزيع ، حيث أن معدل النمو الذي يسير في الإتجاه الموجب يقيس إلى أي مدى ترتفع دخول الفقراء أي التوسع بشكل عمودي، في حين أن معدل التوزيع الذي يسير في الإتجاه السلبي يقيس تأثير التغيرات في طريقة توزيع الدخول على دخول الفقراء أي التوسع بشكل أفقي، حيث أنهما مؤشرين متعاكسين في الإتجاه، ومن ثم فإن مدى إمكانية الحد من الفقر من عدمها تتحدد انطلاقا من مقارنة حجم كلا المعدلين مع بعضهما البعض، إذ أنه كلما ارتفع معدل النمو أو انخفض معدل التوزيع فإن ذلك ينعكس إيجابا على عملية الحد من الفقر، ومن ثم فإنه وكما هو مهم أيضا التركيز على نمو حجم الدخول للفقراء ، فإن العمل على استهداف الحد من اللاعدالة في توزيع الدخول لا يقل عنه أهمية في عملية الحد من الفقر[6].

المحور الثاني :تطور القطاع الخاص في الجزائر وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

1- تطور القطاع الخاص في الجزائر والهيئات الداعمة له

إن عملية التنمية الاقتصادية أصبحت تتطلب اهتماما أكبر بالقطاع الخاص، نظرا للدور الفعال الذي يؤديه موازاة مع القطاع العام بالنظر للظروف التاريخية، السياسية والاقتصادية التي عاشتها الدول النامية والتي تعيشها حاليا جعلتها تابعة للدول المتطورة، كما أن هيئات التمويل الدولية كانت تدفع وتشجع الدول النامية على فتح المجال أمام القطاع الخاص خاصة فيما تشهده هذه الدول من تغييرات تصب في إعادة الهيكلة التي يشكل التحول إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص أبرز خصائصها.

منذ الثمانينات وخاصة في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، فإن الإصلاحات الاقتصادية تحولت إلى موجة عالمية ترتكز على تقليص دور الدولة إلى أبعد الحدود، وباعتبار الخوصصة كعنصر من عناصر الإصلاحات الاقتصادية، فهي تحتاج إلى أسلوب مناسب لإدارته بنجاح .

ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ليكون البديل المفضل للتخلص من الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، وأين تم وضع تنظيم اقتصادي جديد تضبط فيه العمليات الاقتصادية

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

بواسطة آليات السوق، ويعتمد هذا التنظيم على التقليل من تدخل الدولة، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ، كما تسعى الجزائر كونها حديثة التجربة في ميدان الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى توفير شروط ومناخ ملائم لتبنى هذه التجربة نظرا للنتائج السلبية التي حققها القطاع العام في الجزائر، عملت الحكومة على التخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص أو محاولة إعادة النظر في تسيير وتكوين المؤسسات العمومية في الجزائر .

وزيادة على النتائج التي تم تسجيلها فان لعوامل أخرى داخلية وخارجية فرضت على الدولة إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والتي من أهمها[7]:

– **الخلل في تسيير الموارد البشرية والمادية للمؤسسة العمومية الاقتصادية:** أن المؤسسة العمومية في ظل سنوات التخطيط المركزي كانت تعتبر كأداة استجابة لمطالب السلطات السياسية في تحقيق بعض المتطلبات الاجتماعية ، إضافة إلى هذا توقف المؤسسات عن دفع مستحقاتها ، وبالتالي وجدت الدولة والقطاع العام في حالة إفلاس وتقهقر وبالرغم من أنها كانت ملكا للدولة ، ولكن بسبب زيادة أعباء هذه الأخيرة ونقص مواردها المالية .

–**عجز ميزانية الدولة :** إن العجز و الاختلالات المتكررة في ميزانية الدولة ، والتي أصبحت حالة عادية ومتكررة ابتداء من سنة 1986 وهو التاريخ الموافق لانخفاض أسعار النفط ، حيث وبسبب هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية ، انخفضت الإيرادات العامة للدولة مقابل ارتفاع النفقات العامة

–**أزمة انخفاض أسعار البترول وأزمة المديونية :** إن الارتفاع الذي شهده سوق المحروقات خلال الفترة (80–85) أين بلغت أسعار البترول مابين (34–40) دولار للبرميل لم يستمر طويلا بسبب الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول الخام و الغاز بحوالي50% و 20 % على التوالي، و تعرض الاقتصاد الجزائري لإنخفاضين متتاليين:انخفاض سعر البترول و سعر صرف الدولار الأمريكي الذي تقوم به الصادرات الجزائرية[8].

–**الحملة الدعائية للنظام الرأسمالي ودور الهيئات العالمية**[9] :خاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

– وقد شهدت سنوات التسعينات من القرن العشرين تحولا جذريا في الاقتصاد الجزائري ، حيث لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا وأوضحت الملكية الخاصة مضمونة، إذ مع مطلع التسعينات جاء القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض والذي اعتبر كقطيعة مع السياسات الاقتصادية السابقة وبداية لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة ، فلقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص حيث جاء فيه إلغاء التمييز وإرساء

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي ، كما جاء القانون رقم 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام والخاص) لنفس المعايير والشروط هذا وقد تدعم الإصلاح الاقتصادي بخامس قانون استثمارات بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، والذي يتمثل هدفه الأساسي في التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأسمال الوطني والأجنبي ، ولقد تضمن الإطار العام لهذا القانون الجوانب التالية :

- الحق في الاستثمار بحرية وجعلها مضمونة تمارس في إطار القانون؛
- المساواة بين المتعاملين الخواص والوطنين و الأجانب منهم أمام القانون؛
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية؛
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها APSI لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية ؛
- تصنيف التشجيعات المخصصة في الاستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة : نظام عام ونظام خاص للاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر .

في سنة 2001 أعطت الجزائر دفعة أخرى لتشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي بصفة خاصة و ذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار A.N.D.I. ، كما دعمت الإطار المؤسساتي لأجهزة الاستثمار باستحداث المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I) ، إن هذا الإطار التشريعي الجديد للاستثمار أكد على منح الحرية التامة للاستثمار والمساواة في المعاملة ، خاصة وأن قانون 2001 جاء لتدعيم المبادئ التي تضمنها قانون12/93 وذلك لتصحيح الوضعيات المختلة في هذا القانون، وسد الثغرات المترتبة عنه إذ أن هذا التشريع بحاجة إلى تقوية، حيث لم ينجح في جذب الرأس المال الخاص بفعل المظاهر البيروقراطية التي يتسم بها هذا المرسوم التشريعي والتي تسببت في تجميد المشاريع المصرح بها حيث سجلت الوكالة للاستثمار الإحصائيات التالية :

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

جدول رقم(1): عدد المشاريع ومناصب العمل للاستثمارات الخاصة : 1993-2012

السنوات	عدد المشاريع	مناصب العمل	القيمة بالمليار دج
1994-1993	694	59606	114
1995	834	73818	219
1996	2075	127849	178
1997	4989	266761	438
1998	9144	388702	912
1999	12372	315986	685
2000	1305	336169	798
2012-2002	67808	940832	6728,763
المجموع	111021	2509723	10072,763
الاستثمارات الخاصة	67344	904476	4902,825

المصدر : إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر، 2012، الجزائر ،ص132 .

الشكل رقم (1): حصلية الاستثمارات الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1993-2012

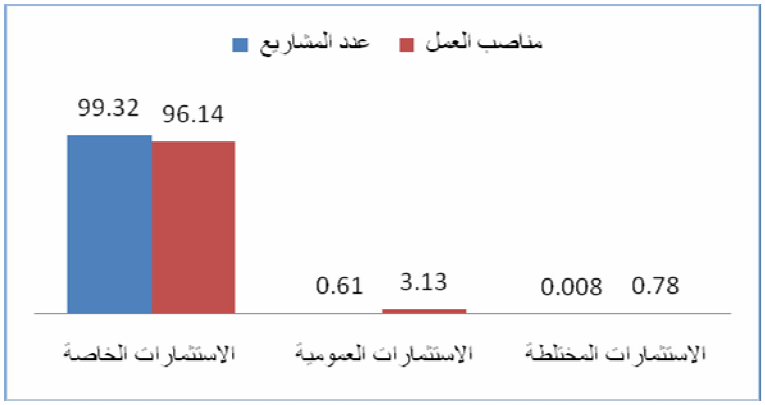

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن الاستثمارات الخاصة المحلية في الفترة الممتدة من 2002-2012 أنه تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 66816 مشروع استثماري أي بنسبة

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

% 98,53من إجمالي الاستثمارات المقدرة ب 67808 مشروع، في حين لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية سوى 525 مشروع أي بنسبة 0,78 % من إجمالي الاستثمارات،

- **الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر :**

عمدت السلطات العمومية إلى وضع أطر مؤسساتية للحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيعه ، وأهم الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الاستثمار من خلال مختلف التمويلات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات الجبائية ، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل ترقية الاستثمارات وتطويرها و متابعتها و استقبال المستثمرين و إعلامهم و مساعدتهم ، وصندوق ضمان القروض للمساهمة في تحسين فرص تلك المؤسسات في الحصول على التمويل :

-الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني حيث طبقا للمادة 16 من المرسوم رقم 96-14 المؤرخ في 25 جوان 1996 ، وتمنح هذه الوكالة الوطنية لدعم الشباب مجموعة من الامتيازات الممنوحة للمؤسسات وتساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم أهمها : الاعانات المالية كالقروض بدون فائدة أو تخفيض نسبة الفائدة ،أو من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كانت تعرف هذه الوكالة بوكالة ترقية الاستثمار و دعمها APSI و التي تأسست بمقتضى المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 [10]و المتعلق بترقية الاستثمار : ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها ، و استقبال المستثمرين و إعلامهم و مساعدتهم ، و تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمة الشبابيك الوحيدة اللامركزية.، تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار، الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373- 02، المؤرخ في- نوفمبر 2002 ، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 ، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

حقيقية لترقية القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية؛ **2-دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر**

عانى النشاط الاقتصادي الجزائري من ضآلة النتائج المحققة في النمو الاقتصادي، وهو مايعكس الركود الذي مس مجموعة من القطاعات والمشاكل المالية التي تتخبط فيها المؤسسات العمومية، هذا مارسخ وجوب استمرار القطاع الخاص في القيام بدوره محاولا معالجة الاختلافات الناجمة عن التدهور الرهيب للقطاع العام ، ومنه تظهر مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الناتج الخام و تكوين القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتشغيل:

1.2-دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

يوضح الجدول رقم 1 مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر

الجدول رقم (2): مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر

السنوات	القيمة الإجمالية	حصة القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص	حصة القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام
2009	7992953.50	3399944.2	42.53	4209135.60	57.47
2010	8154769.20	3657842.3	44.85	4593009.30	55.15
2010	8478956.30	3915361.2	46.17	4496926.9	53.83
2011	8859646.20	4129235.8	46.60	4363595.1	53.4
2012	8754416.23	422405.83	48.25	4530410.4	51.75
2013	8923655.15	4643067,8	51.32	4833544,2	48.68
2014	9785532.12	4986563.3	52.3	45986532.2	49.6
2015	9925654.23	4921366.2	50.1	47598621.2	49.9

المصدر : من تجميع الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات2009-2015 .

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

يبين الجدول رقم (2) نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، وهي نسبة كبيرة وتشكل سنويا ما يقارب نصف القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري، وهي بذلك تقترب من النسب التي يحققها القطاع العام ، وعند تتبع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الإجمالية نجد أن نسبة مساهمته في تزايد مستمر خاصة بعد صدور قانون الاستثمار في أكتوبر وقد شكلت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة اقل نسبة مساهمة سنة 2009 حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 42% رغم صدور القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويعود هذا التذبذب إلى المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص لاسيما مشكل التمويل والعقار وضغط مايسمى ب لوبيات الاستيراد والتي تسبب في غلق العديد من المصانع ، وبالنظر إلى تذبذب نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ، فإن الكثيرين يؤكدون أنه في ظل اقتصاد السوق القائم على المبادرة الفردية وتراجع دور الدولة ، وفرص وإمكانيات الاستثمار التي تتوفر عليها الجزائر تبقى هذه النسب ضعيفة وغير مرضية ويظل القطاع الخاص الجزائري مطالب بالمزيد[11]

2.2- مساهمة القطاع الخاص في تنويع القطاعات الاقتصادية :

الجدول رقم (3) : مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية

السنة / النشاطات		2014	2015
الزراعة	ق.إ	641285	704200.70
	خ.ق.ح	638630.5	701034.3
	النسبة%	99.59	99.55
الصناعة خارج المحروقات	ق.إ	444369.70	463658.70
	خ.ق.ح	188162.9	204541.5
	النسبة%	42.34	44.11
الأشغال العمومية والبناء	ق.إ	610071.10	732720.70
	خ.ق.ح	489373.2	593091.8
	النسبة%	80.22	80.94
الاتصالات و النقل	ق.إ	753781.30	830085.40
	خ.ق.ح	580757.9	657357
	النسبة%	77.05	79.19
التجارة	القسمة الإجمالية	728366.70	833008.40
	خ.ق.ح	685447.1	776820.5
	النسبة%	94.11	93.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات2014-2015.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- ق.إ : القيمة الاجمالية .

ح ق .خ : حصة القطاع الخاص

3.2-مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في عملية التشغيل والتنمية انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية ،حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي ويعمل على توفير فرص العمل المجزية ، ولما كان القطاع الخاص الجزائري يتكون في معظمه من المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة فسنحلل مساهمته في التشغيل من خلال تطور عدد العمال المصرح بهم في هذه المؤسسات وهذا مايبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (4) عدد المؤسسات الخاصة ومناصب الشغل المصرح بها (2009-2014)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات الخاصة المصرح بها	356459	362365	368945	372569	389266	3952654
عدد العمال المصرح بهم	1456985	1492652	1512698	1562365	157986	159326

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2009-2014.

يتضح من خلال الجدول (4) أن تطور عدد المؤسسات الخاصة متزامن مع تطور عدد العمال المصرح بهم ، حيث أن القطاع الخاص يعتبر المولد رقم واحد للشغل ،مع الأخذ بعين الاعتبار عدد العمال غير المصرح بهم في الاقتصاد الجزائري ، علما أن أغلب المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتوظف في المتوسط حوالي 10 عمال ، وقطاع الخدمات والأشغال العمومية والصناعة من أهم القطاعات المولدة للشغل ، وهي قطاعات تعتبر أساسا من اختصاص القطاع الخاص ، وأكدت دراسة للديوان الوطني للإحصائيات ONS[12] حول التشغيل والبطالة سنة 2010 أن القطاع الخاص الجزائري شغل حوالي 4 ملايين عامل سنة 2009 بنسبة 59.8% وهذا مايجعله أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل .

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

المحور الثالث : العراقيل التي تحول دون ترقية القطاع الخاص في الجزائر

على الرغم من أهمية دو القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتنويعه، والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتطورها، و رغم ما حققته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية والتنويع الاقتصادي وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنه لم يحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها والتي تواجه المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها :

1-العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية): يتسم المحيط التنظيمي للقطاع الخاص خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في: تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية[13]

واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية :

-البيروقراطية الإدارية و الإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال :

تقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات[14]"،إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية. -عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.

-نظام قضائي ثقيل و معرقل، و نقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

-ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة و ممنهجة لفئة الإطارات.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

-نفص خبرة مسيري المؤسسات الخاصة خاصة في الجانب الإداري والمالي ، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعالو سريع لها.

2- **العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:** يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بسبب:

-صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن.

-التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات [15].

3-**عوائق جبائية وجمركية:** من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الخاصة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، و تظهر هذه العوائق على مستوى :

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.

- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الخاصة .

- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطةعلى أنشطة المؤسسات الخاصة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاعالضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية .

4-**عوائق مالية:** تمثل العوائق التمويلية أكبر العقبات التي تواجه أغلب القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و خاصةالمصغرة منها لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض تلك المؤسسات مع البنوك الجزائرية علىحد سواء، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[16]:

-نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

-ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار،

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

-غياب الفضاءات الوسيطة كالبورصة سواء كانت مالية أم تجارية فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها

، و بالتالي غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.

-غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.

-عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم

لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض .

-الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءاتتحويل الأموال لوقت طويل.

-ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحياناوفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية يمثل عائقا كبيرا.

-غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض، كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة.

-اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان.

-تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.

-عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية ونظم الرشوة والتمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة.

-صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، مما أدى للعزوف عن تمويلها.

- تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

-ضعف مستوى الإعلام البنكي و نظام الدفع وطرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-افتقار مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية، وكذلك في مجال تسيير الأعمال والهندسة المالية، مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات المالية والمحاسبية أو عدم توفرها أصلا

-طلبات القروض المقدمة لا تعبر في كثير من الأحيان عن الاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لاتتلاءم لا من حيث الحجم و لا جال التسديد مع احتياجاها[17].

وأخيرا ما يمكن استخلاصه هو هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة الوضعية الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات، مما شكل لها وضعية حرجة خاصة وأنها في حالة نمو عالية لذا تعتبر البنوك مصدرا لبعض الصعوبات التي أُجبرت على تخفيض استثماراتها، وهذا ما أثر على مستويات التشغيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

4-عوائق مختلفة: تتعرض المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في[18]:

-نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

-اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى و متطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل

الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب

البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

-نمو و تطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية .

-مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة و توجد الكثير من مناطق البلاد -إلى غاية يومنا هذا- في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى و خاصة في الجنوب.

-غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية

خاتمة :

يمثل القطاع الخاص اليوم محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث يعمل على تسريع النمو وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة ،وفي هذا الإطار أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة .

وقد بذلت الجزائر في إطار الانتقال من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق مجهودا في سبيل تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وبعث المؤسسات المؤطرة على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والهيئات المكملة لها وتخصيص الأموال اللازمة لتطويرها ، إلا أنه و رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر ، ورغم الوفرة المالية خاصة في الألفية الثالثة والسيولة الهائلة المتوفرة لدى البنوك ، وعلى الرغم من المكانة التي اكتسبها القطاع الخاص عبر فترة الإصلاحات سواء في المساهمة في التشغيل أو في تكوين القيمة والتنويع الاقتصادي ، إلا أننا نجد أن القطاع الخاص في الجزائر مزال غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج مابين70 و 85 بالمائة في معظم دول العالم ، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم يتجاوز 50 بالمائة وسيطرة القطاع العام من خلال سيطرته على القطاعات الإستراتيجية وخاصة في ظل استمرار اعتماد هيكل الاقتصاد الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى، وهذا يدل على أن هناك معوقات تحول دون تطور القطاع الخاص وتحسين قدرته التنافسية للمساهمة في تنويع مداخيل الاقتصاد والخروج من مأزق الاقتصاد البترولي الأحادي وبالتالي ضرورة تحسين البيئة الكلية للاستثمار والعمل على إزالة المعوقات الناتجة عن اختلالات السوق، واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية وتحسين القدرات التنافسية وتوفير الحوافز والعمل على القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية ومكافحة الفساد ، وحفز وتوجيه البنوك على تسهيل إجراءات الإقراض للمؤسسات الخاصة والتي قد تعاني من المشاكل في الحصول على التمويل المناسب

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

لمشاريعها الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بمدة دراسة الملفات ، والخدمات البنكية المختلفة، والضمانات وتحسين جودة المنتوج المصرفي، الكف عن تحبيذ أيسر السبل المضمونة لتحقيق الربح على غرار تمويل عمليات الاستيراد على حساب الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل.

الاحالات والهوامش:

[1]OECD; accelerating pre-poor growth through support private sector development,2004,p17

(http://oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf)، بتاريخ 2012/12/09

[2]Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004, p20.

(http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366,2012/12/12 بتاريخ

[3]ضياء مجيد الموسوي ، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلة** مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص18 .

[4]البنك الدولي: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011: من أجل مساندة أصحاب الأعمال، 2010، ص1

[5]بودلال علي: مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر : الأسباب والحلول، مجلة بحوث انسانية، العدد 37، 2008، ص2 .

[6]بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**، الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ، ص 5

[7]ساسي فطيمة ، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص –دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990–2012، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، أفريل 2015، ص 102.

[8] المرجع نفسه ، ص 107 .

[9]إسماعيل صبري عبدالله، **الصندوق وآليات السوق**، مجلة المستقبل العربي،العدد 137 ،لبنان، 1990 ،ص80.

[10]الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار ،http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages، بتاريخ 2014/03/21 .

[11]الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار ،http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages، بتاريخ 2014/03/21.

[12] اكرام مياسي ، المرجع السابق ، ص 166.

[13]يوسف قريشي: سياساتتمويلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر:دراسةميدانية،أطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2004–2005 ،ص 83–84.

[14]صالح صالحي: أساليبتنميةالمشروعاتالمصغرةوالصغيرةوالمتوسطةفيالاقتصادالجزائري،مجلةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير ،العدد 03/2004،ص41.

[15] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat: Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p 4348.

[16] سليمان ناصر ،عواطف محسن ، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ،تقييماستراتيجياتوسياساتالجزائرالاقتصاديةلاستقطابالاستثماراتالبديلةللمحروقاتفيآفاقالألفيةالثالثةبالجزائر** ،يومي 28 و29 أكتوبر 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسيلة ،ص10 .

[17] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر ،جوان 2002،ص 19 .

[18]عبد الرحمان بن عنتر وآخرون: مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتهاالتنافسية،الدورة التدريبية الدولية حول، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف،أيام 28 – 25 ماي 2003.